# ملخص بحث

## تداعيات أزمة المديونية الخارجية على الاقتصاد الجزائري "1986-1998"

**المقدمة:**

لقد لجأت الجزائر في ستينيات القرن الماضي مثلها مثل باقي الدول النامية للاستدانة الخارجية محاولة منها لبناء اقتصادها الهش، لكن برزت أزمة المديونية سنة 1986 عندما عجزت الجزائر عن الوفاء بمستحقات ديونها الخارجية و قد عانت العديد من المشاكل.

فسنتطرق في بحثنا هذا لتعريف أزمة المديونية الخارجية بصفة عامة ثم التحدث عن أزمة المديونية الخارجية الجزائرية والاسباب التي أدت لها و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، و كيف واجهتها الحكومة الجزائرية؟.

**تعريف أزمة المديونية الخارجية:**

تعرف المديونية الخارجية على أنها قيمة تراكم التزامات البلدان المقترضة اتجاه البلدان الدائنة بسبب عدم وفاء البلد المدين بالتزاماته الخارجية.

**أزمة المديونية الخارجية الجزائرية:**

لجأت الجزائر للتمويل الخارجي الكثيف تزامنا مع ارتفاع أسعار المحروقات و سهولة الحصول على الديون، لكن مع تراجع أسعار النفط سنة 1986 برزت الأزمة عندما عجزت الجزائر عن تسديد خدمة ديونها الخارجية. و قد تجلت أزمة المديونية الخارجية في صورة ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى اجمالي الصادرات، كما هو موضح في الجدول التالي:

| السنوات | 1975 | 1986 | 1989 | 1994 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات | 4.9% | 51.6% | 75.25% | 92% |

حيث نلاحظ أن هاته النسب قد بلغت مستوى حرج، فكما هو موضح في خدمة الديون قد أخذت الجزء الأكبر من حصيلة الصادرات، و الباقي لا يكفي لتمويل الواردات الضرورية للاقتصاد الجزائري.

**أسبـــــــاب أزمة المديونية الخارجية الجزائرية:**

تنقسم أسباب تجلي الأزمة لأسباب داخلية وأخرى خارجية.

- **الأسباب الداخلية:**

1-**ضخامة الاستثمارات:** و هذا بسبب الخطط التنموية الضخمة خاصة خلال السبعينيات، ومع تأخر تنفيذ الاستثمارات ما أدى الى مضاعفة التكاليف المخطط لها.

2-**عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي:** فقد حدد الإصلاح المالي لسنة 1970 ان نسبة التمويل الخارجي لا يجب ان تتجاوز 30% من الاستثمارات المخططة، إلا أن التمويل الخارجي تجاوز هذه النسبة.

3- **النمو الديمغرافي المرتفع:** ما ادى لطلب المزيد من المواد الغذائية و الأدوية و غيرها من أجل تلبية الطلب الداخلي الذي عجز الاقتصاد الجزائري عن تلبيته بالاعتماد على الموارد الداخلية.

- **الأسباب الخارجية:**

1- **الشروط الصعبة المفروضة على القروض الممنوحة:** تتمثل هذه الشروط في ارتفاع معدل الفائدة و هذا منذ 1982 و هذا ما زاد عبئ المديونية الخارجية خاصة بالنسبة للقروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة و الشرط الآخر هو انخفاض مدة استحقاق القروض الممنوحة للجزائر.

2- **تدهور أسعار النفط سنة 1986:** و هو السبب الرئيسي و الاهم حيث انخفض سعر البرميل لـــ 13 دولار ما يعني خسارة 45% من إيرادات الصادرات.

و الجدول التالي يبين أسعار النفط خلال الثمانينات: (الوحدة: الدولار الامريكي)

| السنوات | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سعر البرميل | 30.1 | 28.1 | 27.5 | 13 | 14.2 | 17.3 |

**الآثـــــــــــار:**

لقد كان لأزمة المديونية الممتدة من 1986 ل 1998 آثار سلبية كثيرة على الاقتصاد الجزائري نذكر منها:

1- لقد تسببت مدفوعات خدمات المديونية الخارجية في إضعاف القدرة الذاتية للاستيراد، ما أدى لانخفاض الواردات من الآلات و المواد الوسطية التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي.

2- انتهجت الجزائر سياسة انكماشية كان من نتائجها تراجع معدلات الاستثمار و هو ما انعكس بدوره على تزايد معدلات البطالة.

3- مع تفاقم الأزمة لجأت الجزائر عدة مرات لاستخدام احتياطات الذهب و العملات الصعبة.

4-قامت الحكومة بإلغاء و تخفيض الدعم على العديد من السلع كالسكر و الزيت، بالإضافة لانخفاض في قيمة الدينار الجزائري و هذا ما أدى لتدهور في المستوى المعيشي لأغلب المواطنين.

**الإصلاحات التي قامت بها الجزائر:**

بدأت الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية فقد طبقت برنامجين مكملين لبعضهما، البرنامج الاول و هو **برنامج الاستقرار**، أما الثاني فهو **برنامج التصحيح الهيكلي** و هذا بين 1994 و1998، كما قامت بعدة خطوات أخرى **كإعادة جدولة الديون**، و إعلان الحكومة الفرنسية عن **تحويل 60% من المديونية إلى استثمارات.**

وقد حققت الجزائر نجاحات معتبرة بعد عملية التصحيح وإعادة جدولة الديون.

**الخـــــــــــاتمة:**

كانت هاته النقاط سالفة الذكر ملخص لواقع المديونية الجزائرية في نهاية القرن العشرين و التي كانت لها آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري حيث تحولت الديون الخارجية من عامل مساعد على النمو إلى عامل مقيد له.